

تقرير تأكيد مستقل
على تقرير مجلس إدارة شركة الحفر الوطنية - منطقة حرة
(شركة مساهمة مصرية)
عن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات
كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات
ال الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

الى السادة / مجلس إدارة شركة الحفر الوطنية - منطقة حرة (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بمهام التأكيد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة شركة الحفر الوطنية - منطقة حرة (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المرفق والذي تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى السيد رئيس مجلس إدارة الشركة.

مسئوليية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة والاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى السيد رئيس مجلس إدارة الشركة . كما أنه مسئول عن التأكيد من مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ . وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام أو مبرراتها.

مسئوليية مراجع الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بتأكيد محدود عن ما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجهة إلى السيد رئيس مجلس إدارة الشركة ، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها . وقد قمنا بمهام التأكيد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠) " مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية ، وتحطيم وتغيف إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود بما إذا كان قد نما إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده في كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى السيد رئيس مجلس إدارة الشركة .

إن الإجراءات التي يتم أدائها في مهام التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها و هي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أداؤها للحصول على تأكيد معقول . وبالتالي ، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكيد المحدود أقل من التأكيد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكيد المعقول .

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصي وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملحوظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة و المطابقة مع سجلات الشركة.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا ، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه قمنا بما يلي :

- الاستفسار من الادارة للحصول على تفهمهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية إعداد التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه ، والإجراءات التي قامت بها الادارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الادارة لتقييم مدى الالتزام بالنموذج المشار إليه .
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الادارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الادارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجهة إلى السيد رئيس مجلس إدارة الشركة .
- مطابقة المحتويات المعروضة بنموذج تقرير مجلس الادارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى الشركة .

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو إكمالها ومنها إجراءات الإدارية للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية . كما لم تتم اجراءات اتنا لأغراض هذا التقرير تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام وفاعلية نظام الحوكمة . وقد أعد هذا التقرير استيفاءً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر . وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا .

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للالتزام بالقواعد الادارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات ، وتقعهم لأهداف تلك الإجراءات ، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه . كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل وبالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به .

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية ، إذا ما أخذنا تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده .

الاستنتاج

وفي ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير ، لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة شركة الحفر الوطنية - منطقة حرة (شركة مساهمة مصرية) عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المرفق لم يتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة ووفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية والموجه إلى السيد رئيس مجلس إدارة الشركة .

٢٠٢١/٣/٣٠ تحريراً في



شركة الحفر الوطنية
"شركة مساهمة مصرية"

تقرير الحوكمة السنوي للشركة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠



محتويات التقرير

رقم الصفحة	المحتويات
	<u>البيانات الرئيسية للشركة</u> • <u>إطار حوكمة الشركات</u>
	<u>الجمعية العامة للمساهمين ومجلس الإدارة</u> • الجمعية العامة • تشكيل مجلس الإدارة • واجبات مجلس الإدارة • اللجان المعاونة
	<u>البيئة الرقابية</u> • <u>الإفصاح والشفافية</u>
	<u>علاقات المساهمين</u> • <u>أدوات الإفصاح</u>
	<u>المواثيق والسياسات</u>



• البيانات الأساسية للشركة

اسم الشركة	الحفر الوطنية - منطقة حرة "شركة مساهمة مصرية"
غرض الشركة	١- تخزين وصيانة آلات ومعدات الحفر ، التقيب عن البترول في الصحراء والبحر ، بيع وتأجير آلات ومعدات الحفر للشركات العاملة في مجال البترول وتشغيلها في حقول حفر وإنتاج البترول.
غرض الشركة	٢- تقديم خدمات فنية وخدمات أخرى الازمة لتشغيل أجهزة الحفر والكشف عن البترول بالإضافة إلى خدمات الإعاشة للعاملين بالشركات داخل مصر وخارجها.
غرض الشركة	٣- تقوم الشركة بالاستفادة من أو المشاركة مع الجهات التي تعمل في أنشطة مماثلة ، السلطات التي لها نفس الغرض في مصر وخارجها أو الانضمام لها أو متابعتها وذلك بموافقة مسبقة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
المدة المحددة للشركة	٢٥ عاماً من تاريخ التأثير بالسجل التجاري
القانون الخاضع له الشركة	قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢
آخر رأس المال مرخص به	٨ مليون دولار أمريكي
آخر رأس المال مدفوع	٨ مليون دولار أمريكي
اسم مسئول الاتصال	الأستاذ/ هشام محمد كامل
عنوان المركز الرئيسي	شارع محرم شوقي - مصر الجديدة - القاهرة
أرقام التليفونات	٢٤١٥٢٧٦٦ ٢٤١٥٢٧٣٣
الموقع الإلكتروني	ndc@ndcdrill.com
البريد الإلكتروني	ndc@ndcdrill.com



• إطار حوكمة الشركات

لتلزم الشركة بتطبيق أعلى مستويات الحوكمة من خلال تحقيق الالتزام بكافة قوانين وقواعد حوكمة الشركات التي تنظمها الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية.

تُعرف حوكمة الشركات على أنها الأسس المنظمة للعلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين) بهدف توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين أصحاب العلاقة، وتحقيق الشفافية والعدالة والمحاسبة وتأمين حماية حقوق المساهمين والمصالح الأخرى والتأكد من أن الشركة تدار بما يخدم أصحاب المصالح فيها.

تعتبر حوكمة الشركات جزءاً لا يتجزأ من ثقافة الشركة بهدف تحقيق ما يلى:

- **الشفافية :** الانفتاح في العمليات التشغيلية والاستثمارية للشركة، والابتعاد عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل الأمور قابلة للتحقق والتأكد.
- **المساءلة :** حق المساهمين في مسألة الإدارة التنظيمية عن أدائها، وهذا حق يضمنه القانون والنظام الأساسي للشركة. كما تضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام المجلس ومسؤولية المجلس أمام المساهمين.
- **المساواة :** المساواة بين صغار وكبار المستثمرين، على حد سواء يضمن النظام الأساسي للشركة هذا المبدأ من حيث المساواة في حقوق التصويت، والمساءلة، والترشيح، وحق الوصول للمعلومات.
- **المسؤولية :** مسؤولية الشركة في الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح المنوحة بالقانون، وتشجيع التواصل والمشاركة بين الشركة وأصحاب المصالح في خلق الفرص، والوظائف، والاستدامة.
- **الجمعية العامة للمساهمين ومجلس الإدارة**

١-٣ الجمعية العامة للمساهمين

تنعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين بحد أقصى ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، ويحق لكل مساهم حضور اجتماعات الجمعية ، ويتم نشر الدعوة لانعقاد في جريدين يوميين، وتنعقد الجمعية في مقر الشركة.



هيكل الملكية في ٣١/٢٠٢٠ م

النسبة	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	حملة ٥% من أسهم الشركة فأكثر
%٩٣,٨٦	٤,٦٩٣,٤٣٣	م/ أحمد رشاد محمد
%٩٣,٨٦	٤,٦٩٣,٤٣٣	الإجمالي

٢-٣ مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

م	اسم العضو	صفة العضو التنفيذي/غير التنفيذي /مستقل	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الاتصال	جهة التمثيل
١	أحمد رشاد محمد	تنفيذي	٤,٦٩٣,٤٣٣	١٩٩٨/٨/١٠	رئيس مجلس الادارة
٢	خالد أحمد رشاد	غير تنفيذي	٢٥٠٠٠	١٩٩٨/٨/١٠	عضو مجلس ادارة
٣	شريف أحمد رشاد	غير تنفيذي	٢٥٠٠٠	١٩٩٨/٨/١٠	عضو مجلس ادارة

دور مجلس الإدارة ومسؤولياته

بعد مجلس الإدارة الكيان الإداري الرئيسي للشركة، ويتولى مجلس إدارة الشركة إدارة أمورها بناءً على التكليف الصادر من الجمعية العامة له، ويقوم المجلس بعرض التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نتائج الأعمال عن السنة المالية المنتهية على الجمعية العامة العادية خلال ثلاثة الشهور التالية من انتهاء السنة المالية.

ويطلع المجلس بمسؤولياته ومهامه وفقاً للنظام الأساسي للشركة وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال:

- وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة، ويكون مسؤولاً كذلك عن وضع نظام الإنذار المبكر لكشف أي خلل أو انحراف قد يحدث، وضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب . ولابد أن يتضمن هذا النظام سبلًا لحماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف.

- وضع خطة لتابع السلطة داخل الشركة وذلك للوظائف الإدارية العليا فضلاً عن أعضاء مجلس الإدارة بما يضمن استدامة الشركة وسير أعمالها بشكل فعال.



- تحديد الصالحيات التي يقوم بتنقيبها لأحد أعضائه أو لجاته أو غيرهم، ودورية التقارير التي يحصل عليها من اللجان والإدارة التنفيذية، ومتابعة نتائج ممارسة تلك الصالحيات المفوضة.
- وضع الإجراءات الوقائية والأدوات والآليات التي تعمل على تأمين تدفق المعلومات والسيطرة على دقة وسلامة البيانات داخل الشركة وحمايتها من التلاعب والاختراق سواء من داخل الشركة أو من خارجها.
- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد المهندس/ أحمد رشاد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب هو المسئول عن الإدارة لأعمال المجلس وتفعيل أدائه وتطوير أعماله، كما تقع على عاته أيضاً مسئولية أخذ كل التدابير اللازمة لضمان قيام المجلس بمسؤولياته ووظائفه كاملة، كما أنه يمثل أعلى رتبة تنفيذية ضمن القوى العاملة للشركة وهو المسئول عن الإدارة التنفيذية اليومية وال العامة للشركة أمام مجلس الإدارة.

ومن أبرز مهامه ومسئoliاته ما يلي:

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية لانعقاد النظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراسة شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكيد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكيد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكيد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.



• رئاسة العمل التنفيذي بالشركة وتصريف أمورها اليومية، والإشراف على سير العمل في جميع إدارات وأقسام الشركة ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة، واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف، وكذلك العمل على زيادة رضاء العملاء عن الشركة.

- العمل على تنفيذ كافة السياسات ولوائح والنظم الداخلية للشركة.
- اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة للتشاور.
- الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية وغير المالية عن نتائج أعمال الشركة وتقييم أدائها، وكذلك تقرير حوكمة الشركات، ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقببي الحسابات قبل إعداد هذه التقارير.
- المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وأليات تتبع السلطة التي يعتمدتها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة الشركة.
- تحديد اختصاصات ومسؤوليات كافة العاملين بالشركة وفقاً للوائح العمل المعمول بها وقرارات مجلس الإدارة.

أمين سر مجلس الإدارة

المهام الرئيسية لأمين سر مجلس الإدارة:

- الإعداد والتحضير وإدارة اجتماعات المجلس واللجان، ومساعدة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات، وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافٍ.
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها.

لجان مجلس الإدارة تشكيل اللجان لجنة المراجعة والحكمة

م	اسم العضو	صفة العضو	المنصب	تاريخ الالتحاق
١	شريف أحمد رشاد	غير مستقل	رئيس اللجنة	٢٠٠٨
٢	خالد أحمد رشاد	غير مستقل	عضوأ	٢٠٠٨
٣	حازم أحمد محمد	مستقل	عضوأ	٢٠١١



لجنة المكافآت والترشيحات

م	اسم العضو	صفة العضو	المنصب	تاريخ الالتحاق
١	شريف أحمد رشاد	غير مستقل	رئيس اللجنة	٢٠٠٨
٢	خالد أحمد رشاد	غير مستقل	عضوأ	٢٠٠٨
٣	حازم أحمد محمد	مستقل	عضوأ	٢٠١١

سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس والجانب والجمعية العامة خلال عام ٢٠٢٠ م

م	اسم العضو	مجلس الإداره	الجمعية العامة	لجنة المراجعة والحكمة	لجنة المكافآت والترشيحات
١	أحمد رشاد محمد	٤/٤	١/١	٤/٤	١/٢
٢	شريف أحمد رشاد	٤/٤	١/١	٤/٤	٢/٢
٣	خالد أحمد رشاد	٤/٤	١/١	٤/٤	٢/٢

لجنة المراجعة والحكمة

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة .
- فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة والتغييرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبة جديدة.
- التأكيد من تطبيق الأساليب الرقابية الازمة للمحافظة على أصول الشركة والتقييم الدوري لتلك الإجراءات الإدارية للتأكد من الالتزام بالقواعد وإعداد تقارير بذلك لمجلس الإدارة.
- التحقق من استجابة إدارة الشركة لوصيات مراقبا حسابات الشركة والهيئة العامة للرقابة المالية.

لجنة المكافآت والترشيحات (لا يوجد)

اللجنة التنفيذية (لا يوجد)



• البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

(لا يوجد)

إدارة المراجعة الداخلية

(لا يوجد)

نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية :

(لا يوجد)

مراقب الحسابات

يتم تعيين مراقبى حسابات الشركة من خلال ترشيح لجنة المراجعة والحكمة وعرض ذلك الترشيح على مجلس الإدارة للعرض على الجمعية العامة للشركة فى نهاية السنة المالية، وقد تم تعيين كل من الأستاذ/ أحمد سلطان و الأستاذ/ عمرو محمد الشعيبى مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة - EY مراقبى حسابات الشركة وفقاً لقرار الجمعية العامة العادلة السنوية، ويقوم مراقباً الحسابات بتقديم تقريرهما الربع سنوى عن القوائم المالية الدورية للشركة، وتقدیم تقريرهما السنوى عن أعمال مراجعة القوائم المالية بصورة مستقلة إلى أعضاء الجمعية العامة للشركة، ويتم التعامل مع مراقبى الحسابات والرد على استفساراتهم بخصوص القوائم المالية للشركة وكافة الإجراءات المتعلقة بأعمال المراجعة والحكمة فى وقتها .

• الإفصاح والشفافية

المعلومات التى تفصح عنها الشركة تكون دورية وموثقة وذات مصداقية وقابلة للقياس والمقارنة ، وتم فى الوقت المناسب وتكون واضحة وغير مضللة لمستخدميها .



المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

لتلزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المقررة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، وتسعى الشركة لتحقيق هدف الشفافية من خلال الإفصاح عن معلومات الشركة المالية وغير المالية من خلال الإفصاح عن قوائمها المالية السنوية والدولية وتقارير مراقب الحسابات السنوية والدولية، وكذلك تقرير مجلس الإدارة والسياسات المحاسبية والمعلومات الجوهرية والمعلومات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة، هيكل المساهمين وتوزيعات الأرباح، وتسليمها إلى إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية، وكذلك النشر بالجرائم اليومية فيما يخص القوائم المالية السنوية.

كما تقوم الشركة بالإفصاح من خلال التقارير المالية السنوية، والبورصة المصرية عن المعلومات التالية:

- موافاة الهيئة والبورصة بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهاءها وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع، كما تلتزم الشركة بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة.
- موافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمهما.
- موافاة الهيئة والبورصة بملخص القرارات المتضمنة أحداثاً جوهرية وصادرة عن مجلس إدارتها فور انتهاءها وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع.
- موافاة الهيئة والبورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة الشركة بأهم نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدولية) تمهدأ لإحالتها لمراقب الحسابات ليصدر بشأنها تقريره على أن يتم ذلك بالإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبعد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاء الاجتماع.
- الإفصاح عند تجاوز أو انخفاض ما يملكه أحد المساهمين والأطراف المرتبطة به لنسبة ٥٪ ومضاعفاتها من عدد الأوراق المالية الممثلة لرأسمال الشركة المقيدة بالبورصة أو حقوق التصويت بها، بما في ذلك الأسهم التي تم الاكتتاب فيها عن طريق شراء حقوق الاكتتاب لها.
- الإفصاح فور صدور أي أحكام قضائية بعقوبة سالبة للحرية ضد أحد أعضاء مجلس إدارة الجهة المصدرة أو أحد المسؤولين الرئيسيين بها.



• علاقات المستثمرين

تقوم إدارة علاقات المستثمرين بالشركة برئاسة الأستاذ/ هشام كامل بالعمل على تحسين نوعية خدماتها نحو العلاقات بين المستثمرين بالعمل على اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتحفظات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة، وذلك من خلال الاتصالات المستمرة مع مديرى الحواجز المالية، والمحللين الماليين والسماسرة وسائر الجهات الفاعلة في السوق مع تنشيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحالين.

• أدوات الإفصاح

تقرير مجلس الإدارة

تقوم الشركة بإصدار تقرير سنوى طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية، هذا بالإضافة إلى تقرير الإدارة التنفيذية عن القوائم المالية الدورية.

تقرير الإفصاح

تقوم الشركة بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي عن هيكل المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة يعد من قبل إدارة الشركة بمعاونة إدارة علاقات المستثمرين بها.

الموقع الإلكتروني

موقع الشركة الإلكتروني ndc@ndcdrill.com

• نبذة عن الشركة

تأسست شركة الحفر الوطنية (ش.م.م) عام ١٩٨١ وهى إحدى الشركات الرائدة في مجال الحفر البترولي وتعُد من أوائل الشركات العاملة في هذا النشاط منذ عام ١٩٨١ وهي تعمل تحت مظلة الهيئة العامة للبترول والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالإسكندرية ومنذ ذلك التاريخ دأبت الشركة على تقديم كافة خدمات الحفر البترولي داخل مصر وخارجها بإجمالي عدد خمسة حفارات مملوكة للشركة إضافة إلى أن ترخيص مزاولة النشاط مجدد حتى عام ٢٠٢٢ .



ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

هو قيام الموظف بأداء واجباته الوظيفية بأمانة ونزاهة وموضوعية، والعمل باستمرار على تحقيق أهداف الشركة، وأن تكون ممارسته في حدود الصلاحيات المخولة له، وأن يؤدي عمله بحسن نية، متجرداً من سوء القصد أو الإهمال أو مخالفة القانون، أو الضرر بالمصلحة العامة، لتحقيق مصلحة خاصة له أو للغير.

تقوم الشركة بتنفيذ أعمالها بشرف ونزاهة، مع احترام مصالح شركاء النشاط مع الالتزام بسياسات الشركة ومبادئ العمل السائدة. يلتزم جميع أفراد الشركة دائمًا بالمحافظة على سمعة الشركة الطيبة ويجب عليهم التركيز على النقاط التالية بسياسات الشركة مثل : تضارب المصالح، التعامل مع الآخرين، الحفاظ على سرية المعلومات، قبول وتقديم الهدايا، الرشوة والفساد، عدم التمييز، الالتزام بالقوانين واللوائح، ومنع التحرش الجنسي.

سياسة تتبع السلطة Succession Planning

(لا يوجد)

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

(لا يوجد)

سياسة تعامل الداخليين

تقوم الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تهدف إلى التحكم بعمليات تداول الداخليين على أسهم الشركة طبقاً لقواعد الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال:

- عدم السماح بتعامل أي من الداخليين على أسهم الشركة خلال ٥ أيام عمل قبل و يوم عمل بعد نشر أي أخبار جوهرية، مع إخطار البورصة.
- إخطار إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية فور حدوث تغييرات على تشكيل مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين .
- عدم السماح بتجاوز فترة تعامل الداخليين عن شهر من تاريخ تسليم البورصة إخطار التعامل.

شركة الحفر الوطنية

Handwritten signature

